



## قرار في المادة الاستعجالية باسم الشعب التونسي

08 سبتمبر 2014

إنّ رئيس الدائرة الابتدائية المكلف بالإستمرار

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من الأستاذ  $\text{E}$   $\text{Y}$  نيابة عن المدعي  $\text{E}$  بن الب  
الح المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 27 جوان 2014 تحت عدد 712597 والمتضمّن أنّه  
على إثر تقدّم منوّبه بمطلب إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتزويد عقاره بـ3  
عدّادات للمياه الصالحة للشرب رفضت الشركة المذكورة مطلبه على أساس اعتراض بلدية  
المكان والحال أنّ منوّبه متحصّل على رخصة بناء من بلدية المهديّة بتاريخ 3 أكتوبر 2011 لبناء  
طابق أرضي وطابق علوي أوّل، وقد أكمل أشغال البناء سنة 2012 وذلك بإنجاز طابق أرضي  
مستقل وطابق أوّل مستقل وإضافة طابق ثانيا مستقلا. لذا تقدّم بهذا المطلب طالبا الإذن للشركة  
الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فرع المهديّة بتزويد محلّ منوّبه الكائن بمنطقة برج الراس بالمهديّة  
بالماء الصالح للشرب وذلك بالاستناد إلى أنّ وضعيته تتميز بشدّة التأكّد في تمكينه من التزوّد  
بالماء الصالح للشرب دون الوقوف على موافقة بلدية المكان لكونها لم تتخذ قرار الهدم إلاّ بعد  
استكمال أشغال البناء، كما أنّه يحقّ لمنوّبه التزوّد بالماء الصالح للشرب طالما أنّ له رخصة بناء و  
يحقّ للبلدية أن تمنعه من ذلك على أساس مخالفة رخصة البناء لجزء غير معني بالتزويد.

وبعد الإطلاع على جميع الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية كما نقّحته وتمّمته النصوص اللاحقة له وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 وخاصة الفصل 81 منه.

### وبعد التأمل صرّح بما يلي:

حيث يهدف المطلب المائل إلى الإذن استعجاليا للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فرع المهديّة بتزويد عقار العارض الكائن بمنطقة برج الراس بالمهديّة بالماء الصالح للشرب دون الوقوف على ترخيص من بلدية المكان لما في ذلك من تأكّد في تمكينه من التزوّد بالماء الصالح للشرب الذي له صبغة معيشية بحثة.

وحيث اقتضت أحكام الفصل 81 (جديد) من قانون المحكمة الإدارية أنّه: "يمكن في جميع حالات التأكّد لرئيس الدائرة الابتدائية أو الإستئنافية أن يأذن استعجاليا باتخاذ الوسائل الوقتية المحدية بدون مساس بالأصل وبشرط ألاّ يفضي ذلك إلى تعطيل تنفيذ أي قرار إداري".

وحيث تبين بالرجوع إلى أوراق الملف أنّ امتناع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه عن تزويد عقار العارض بالماء الصالح للشرب يعود إلى رفض الترخيص له في ذلك من قبل بلدية المهديّة.

وحيث متى استندت الشركة المذكورة إلى قرار رفض الترخيص للعارض بالتزوّد بالماء الصالح للشرب الصادر عن بلدية المهديّة فإنّ البتّ في المطلب المائل سيقحم القاضي الإستعجالي في الخوض في مسائل تتعلّق بشرعية قرار رفض الترخيص المذكور التي يستأثر بها قاضي الأصل دون سواه فضلا عن أنّ الاستجابة للمطلب المائل ستؤدي إلى تعطيل تنفيذ القرار المذكور وهو ما يتنافى وأحكام الفصل 81 السابق الذكر، وتعيّن لذلك رفضه.


### ولهذه الأسباب:

قرّر: رفض المطلب.

وصدر هذا القرار عن رئيس الدائرة الابتدائية المكلف بالاستمرار السيد غا بتاريخ  
28 أوت 2014.

رئيس الدائرة المكلف بالاستمرار

  
ع غا

الكتابة الإدارية  
إدضاء:   
إدضاء: